

المشهد السياسي

«كابيتال كونترول» مجهد وخلافات على التعميمات المالية

سقط مشروع الـ «كابيتال كونترول»، بالضربة القاضية. ببساطة، لأنه إذا كانت الغاية منه إراحة المصارف وقفونة مخالفاتها، هنت دون أن يؤدي إلى حماية المودعين، فهو لزوم حالا يلزم، وتزداد أهمية غُض النظر عن المشروع الحالي عندها يتبين أن الإجراءات المقترحة فيه غير مضمونة التنفيذ. ببساطة، لأنها غير هبنية على ارقام واقعية لهوجودات المصرف المركزي، في ظل رفض رياض سلامة الكشف عن الارقام

العبارة الرسمية تقول «تم أخذ ملاحظات الوزراء بشأن مشروع الكابيتال كونترول، على أن يستكمل المبحث فيه». لكن الواقع يشير إلى أن المشروع الذي كان مطروحاً سُحب من التداول وسحبه وزير المال غازي وزني، بعد الموقف الصريح الذي أعلنه الرئيس نبيه بري، بأن هذا المشروع غير وارد عنده لأنه «مخالف للدستور ويسيء للمودعين».

في جلسة الحكومة امس، طلب وزير المال سحب المشروع، فسأله رئيس الحكومة عن السبب، فرد بأنه توجد مشاريع مقدمة غير ما عرضه (اعتد وزيرة العدل مشروعا بديلا بالتشاور مع ثمانية وزراء)، فرد دياب بأن سحب المشروع لا يجوز وأنه أطلق النقاش انطلاقا من ورقة وزير المال الذي عاد وشدد على قراره بالسحب.

بلا الكشف عن موجودات مصرف لبنان لا يمكن إقرار قانون قابل للتنفيذ

فرنجية يهدد بالاستقالة من الحكومة، دياب وباسيل يتفردان بالتعميمات

لجيتين لاحقا انه قال بان القرار من عند الرئيس بري. فقرر رئيس الحكومة ان يزور رئيس المجلس اليوم في عين التينة لمناقشته في الامر الى جانب ملف التعيينات المالية وملفات اخرى تتعلق بالتشريع حيث تحتاج الحكومة الى زمنة قوانين عاجلة لمواجهة الازمات القائمة.

هل تسير الحكومة بمشروع بديل، أم يقفل الملف نهائياً وتترك السلطة للمصارف؟ الامر لم يجسم بعد، لكن النقاش الاساسي متعلق بالغاية من القانون: حماية المودعين أم تبرئة المصارف؟ حاكم المصرف المركزي رياض سلامة سبق ان ابلغ العندين بان الغاية من القانون المطلوب هي حماية المصارف، خصوصا أنها لم تعد تملك الاموال. لكن في المقابل، فإن وجهة نظر اخرى، يتخنها حزب الله وحركة أمل، تشير إلى أنه إذا كانت المصارف لا تملك الاموال، فلماذا القانون من اساسه سوى لإراحة المصارف؟ ولماذا قفونة إخراج الاموال من البلد بحجة التحويل إلى العائلات والابناء الذين يتعلمون في الخارج؟

سقف الخمسين الف دولار المقترح مرتفع جدا، وهو بحسب احصاءات اولية، يعني إمكانية إخراج ما يزيد على مليار دولار سنوياً من لبنان، من دون القدرة على تحديد من الذي يحتاج فعلاً إلى تحويل الاموال، ومن الذي يملك حسابات في الخارج ويريد إخراج بعض امواله من لبنان.

النقاش في الامر لم ينته بعد، لكن بحسب خبير مالي مطلع، من الضروري وضع قانون ينظم مسألة القيود التي يفرضها المصارف، والمسألة تتعلق باي قانون نريد. المشروع بصيغته المقترحة يقوّن

الإجراءات التي تنفذها المصارف بشكل استثنائي، فهل كان هذا هو المطلوب؟ هل المطلوب تشريع مخالفات المصارف أم إيجاد حل ينهي سطوها على أموال المودعين؟ إذا كانت حماية أموال المودعين هي الهدف، فإن ذلك لن يكون ممكناً من دون معلومات أساسية تعطي الحكومة القدرة على تقدير الموقف والسقوف المالية: كم يملك مصرف لبنان من الاموال، وما هو قدر موجوداته، وكم تملك المصارف، وكم يملك المودعون؟ ما هي المبالغ التي يستطيع مصرف لبنان التصرف بها من موجوداته؟ أي قانون لا يبنني على هذه المعلومات، وغيرها، يكون

ناقصاً، ببساطة لأن اقل الايمان إذا اردت ان تفقّر قانونا عن الاموال أن تعرف كم هي هذه الاموال. وعلى سبيل المثال، عندما أشارت مسودة المشروع إلى السماح بتحويل 50 دولار إلى الخارج سنوياً، هل تأكد معذوه من أن هذه الاموال متوفرة لدى المصارف أو لدى المصرف المركزي؟ ماذا لو لم تكن موجودة؟ وماذا لو كان الموجود أكثر بكثير؟ ولذلك، فإن قانوناً قابلاً للتنفيذ يتطلب أولاً معرفة حجم موجودات المصرف المركزي والمصارف التجارية، وثانياً ان يكون الهدف منه الحفاظ على حقوق المودعين، بما يتماشى مع سياسة اقتصادية واجتماعية

يزال الخلاف قائماً بشأن الأسماء، وكان رئيس تيار المردة سليمان فرنجية خير معتر عن هذا الخلاف، إذ قال، في تغريدة على «تويتر»: «بدل التركيز على معالجة المواطنين ودعمهم وإعلان حالة طوارئ، يجري استغلال انتشار فيروس كورونا لتهريب التعيينات وإمراير الصفقات، لا نريد حصة، ولكن نتمنى تأجيل الاستحقاق الخلفي وغير الضروري حالياً للوصول إلى تعيينات شفافة. وفي ما خص مشاركتنا في الحكومة، فسيبنى على الشيء مقتضاه».

تهديد فرنجية وصل إلى حد طرح مشاركته في الحكومة على الطاولة، وقد تبين، بحسب مصادر تيار «المردة»، أن الاعتراض مرتبط باتهام فرنجية لرئيس الحكومة بطبخ التعيينات بينه وبين النائب جبران باسيل، من دون مراعاة الأطراف الأخرى.

وبحسب المعطيات المتوفرة، فإن من الأسماء المطروحة، لنياية الحاكم، عن السنة: سليم شاهين (استاذ في الجامعة الاميركية ولديه خبرة كبيرة في العمل المصرفي ويفضله رئيس الحكومة)، مازن سويد، رمزي يونس. أما عن الشيعة، فهن: طلال سلمان (بفضله الوزير السابق علي حسن خليل وهو سيخسر عمله في فريق الndp الذي تتجه الحكومة لإلغاء العمل معهم والابقاء على مجموعة صغيرة شرط أن تتولى المنظمة الدولية دفع رواتبهم لا الحكومة اللبنانية)، وائل حمدان او المحامي وسيم منصوري (بفضله محطون بالرئيس نبيه بري)، وائل الزين، سمير سلامة، صائب الزين، اسعد خشيش وعلي نخلة.

في المقابل، فإن المرشحين لترؤس لجنة الرقابة على المصارف (سني) هم: مايا دباغ (الأوفر حظاً)، نادين حبال (زوجة قادي عسلي مدير عام بنك سيدروس) وناصر الشهبال. كما يتم التداول بالأسماء التالية، لعضوية اللجنة: عن المسيحيين: طوني شويري، غايي مزهر، هنري شاول، مروان مخايل، منى فيليب خوري، وثانيا مسلّم. أما بشأن الأسماء المطروحة لمنصب مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي، فهي: كريستال واكيم وموريس دوماني. (هناك مشكلة في هذا المنصب لناحية ضرورة أن يكون مولفًا وعمره تحت الأربعين سنة، ولا تعزر إجاد موظف مناسب يجري اقتراح آخرين من خارج الملاك) فيما يتم التداول باسم وليد قادري للأسواق المالية.

وبحسب مصادر مطلعة، الاتجاه الأكبر هو لتعيين مايا دباغ رئيسة للجنة الرقابة على المصارف. ويبدو أنّ رئيس الحكومة حسان دياب لا يعارض هذا الطرح، الذي يسعى إليه الوزير راوول نعمة، كما يسعى إلى تسويق اسم تانيا مسلم عن المقعد الماروني. في المقابل، فإن مؤزّين من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يضغطون لإعادة تعيين جوزف سركيس في المركز المخصص عرفاً للموارة، والمعروف عن سركيس أنه لا يتاجر باوامر رياض سلامة. على أن تكون الخطوة القادمة أيضا بدعم باعادة تعيين أحمد صفا عضواً في الاموال إلى الخارج (بعضهم لديه أبناء يعيشون في دول غربية).

الخلاف مستمر على التعميمات ليس بعيداً عن المصرف المركزي، غداً تعيين نواب الحاكم وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، إذ لا

كانت البلاد على أعصابها مع بلوغ وباء «كورونا» شفا الانتشار، حين دهمت المشهد أخبار العميل عامر الفاخوري، بعدما تقرر «التفاهم» على إسقاط جرائمه بمرور الزمن بين الولايات المتحدة الأميركية وجهات في بيروت، المشكلة في إطلاق الفاخوري وتهريبه في ما بعد لا يتلخص «بحججه» كعميل فحسب، بل يشمل أيضاً السماح للاميركيين بممارسة الضغط وتحقيق ما يُريدهونه. قالها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه مشاركته في الحكومة على الطاولة، وقد تبين، بحسب مصادر تيار «المردة»، أن الاعتراض مرتبط باتهام فرنجية لرئيس الحكومة بطبخ التعيينات بينه وبين النائب جبران باسيل، من دون مراعاة الأطراف الأخرى.

وبحسب المعطيات المتوفرة، فإن من الأسماء المطروحة، لنياية الحاكم، عن السنة: سليم شاهين (استاذ في الجامعة الاميركية ولديه خبرة كبيرة في العمل المصرفي ويفضله رئيس الحكومة)، مازن سويد، رمزي يونس. أما عن الشيعة، فهن: طلال سلمان (بفضله الوزير السابق علي حسن خليل وهو سيخسر عمله في فريق الndp الذي تتجه الحكومة لإلغاء العمل معهم والابقاء على مجموعة صغيرة شرط أن تتولى المنظمة الدولية دفع رواتبهم لا الحكومة اللبنانية)، وائل حمدان او المحامي وسيم منصوري (بفضله محطون بالرئيس نبيه بري)، وائل الزين، سمير سلامة، صائب الزين، اسعد خشيش وعلي نخلة.

في المقابل، فإن المرشحين لترؤس لجنة الرقابة على المصارف (سني) هم: مايا دباغ (الأوفر حظاً)، نادين حبال (زوجة قادي عسلي مدير عام بنك سيدروس) وناصر الشهبال. كما يتم التداول بالأسماء التالية، لعضوية اللجنة: عن المسيحيين: طوني شويري، غايي مزهر، هنري شاول، مروان مخايل، منى فيليب خوري، وثانيا مسلّم. أما بشأن الأسماء المطروحة لمنصب مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي، فهي: كريستال واكيم وموريس دوماني. (هناك مشكلة في هذا المنصب لناحية ضرورة أن يكون مولفًا وعمره تحت الأربعين سنة، ولا تعزr إجاد موظف مناسب يجري اقتراح آخرين من خارج الملاك) فيما يتم التداول باسم وليد قادري للأسواق المالية.

وبحسب مصادر مطلعة، الاتجاه الأكبر هو لتعيين مايا دباغ رئيسة للجنة الرقابة على المصارف. ويبدو أنّ رئيس الحكومة حسان دياب لا يعارض هذا الطرح، الذي يسعى إليه الوزير راوول نعمة، كما يسعى إلى تسويق اسم تانيا مسلم عن المقعد الماروني. في المقابل، فإن مؤزّين من رئيس الجمهورية العماد ميشال عون يضغطون لإعادة تعيين جوزف سركيس في المركز المخصص عرفاً للموارة، والمعروف عن سركيس أنه لا يتاجر باوامر رياض سلامة. على أن تكون الخطوة القادمة أيضا بدعم باعادة تعيين أحمد صفا عضواً في الاموال إلى الخارج (بعضهم لديه أبناء يعيشون في دول غربية).

الخلاف مستمر على التعميمات ليس بعيداً عن المصرف المركزي، غداً تعيين نواب الحاكم وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف، إذ لا

تقرير

مهزلة إطلاق الفاخوري لن تسحب على ترسيم الحدود

ميسم زرق

كانت البلاد على أعصابها مع بلوغ وباء «كورونا» شفا الانتشار، حين دهمت المشهد أخبار العميل عامر الفاخوري، بعدما تقرر «التفاهم» على إسقاط جرائمه بمرور الزمن بين الولايات المتحدة الأميركية وجهات في بيروت، المشكلة في إطلاق الفاخوري وتهريبه في ما بعد لا يتلخص «بحججه» كعميل فحسب، بل يشمل أيضاً السماح للاميركيين بممارسة الضغط وتحقيق ما يُريدهونه. قالها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه مشاركته في الحكومة على الطاولة، وقد تبين، بحسب مصادر تيار «المردة»، أن الاعتراض مرتبط باتهام فرنجية لرئيس الحكومة بطبخ التعيينات بينه وبين النائب جبران باسيل، من دون مراعاة الأطراف الأخرى.

وبحسب المعطيات المتوفرة، فإن من الأسماء المطروحة، لنياية الحاكم، عن السنة: سليم شاهين (استاذ في الجامعة الاميركية ولديه خبرة كبيرة في العمل المصرفي ويفضله رئيس الحكومة)، مازن سويد، رمزي يونس. أما عن الشيعة، فهن: طلال سلمان (بفضله الوزير السابق علي حسن خليل وهو سيخسر عمله في فريق الndp الذي تتجه الحكومة لإلغاء العمل معهم والابقاء على مجموعة صغيرة شرط أن تتولى المنظمة الدولية دفع رواتبهم لا الحكومة اللبنانية)، وائل حمدان او المحامي وسيم منصوري (بفضله محطون بالرئيس نبيه بري)، وائل الزين، سمير سلامة، صائب الزين، اسعد خشيش وعلي نخلة.

في المقابل، فإن المرشحين لترؤس لجنة الرقابة على المصارف (سني) هم: مايا دباغ (الأوفر حظاً)، نادين حبال (زوجة قادي عسلي مدير عام بنك سيدروس) وناصر الشهبال. كما يتم التداول بالأسماء التالية، لعضوية اللجنة: عن المسيحيين: طوني شويري، غايي مزهر، هنري شاول، مروان مخايل، منى فيليب خوري، وثانيا مسلّم. أما بشأن الأسماء المطروحة لمنصب مفوض الحكومة لدى المصرف المركزي، فهي: كريستال واكيم وموريس دوماني. (هناك مشكلة في هذا المنصب لناحية ضرورة أن يكون مولفًا وعمره تحت الأربعين سنة، ولا تعزr إجاد موظف مناسب يجري اقتراح آخرين من خارج الملاك) فيما يتم التداول باسم وليد قادري للأسواق المالية.

تقرير

دعوى جنبلاط وبوغاغور ضد حسن مقلد: لماذا لم يرأس القضاء هيئة التحقيق الخاصة؟

رضوان مرئض

قبل أيام، ادّعت النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون على الخبير الاقتصادي حسن مقلد والإعلامية جوزفين ديب على حسابها على تويتز معلومات تفيد بأنّ الزعيم المقتصد وليد جنبلاط، تطوّر التشنّج إلى تهديدات طالوت مقلد، تزامنت مع لجوء جنبلاط وبو فاعور إلى القضاء لادعاء على مقلد وديب والقاضية عون ادعت على مقلد وديب بجرم القدرح وأحالت الملف على محكمة المطبوعات. وعلمت «الأخبار» أنّ القاضية عون منحت مقلد أسبوعين ليزودها بمستندات تُثبت ادعاءه، لكنه لم يفعل، فأذعت عليه، وكشفت مصادر قضائية أنّ عون ملزمة بالادعاء كي تحرك الدعوى العامة كإجراء إداري، لكنّ ذلك لا يعني إدانة أو تبرئة أحد.

وفيما رات الإمطة ديب أنّ إحالة الملف إلى المطبوعات هي المسار الطبيعي لأي دعوى ضد صحافي، اعتمر الحزب الاشتراكي أنّ محرّذ الادعاء انتصر له على اعتبار أنّ مقلد لم يُبرز أي مستند تُثبت ادعاءه. وفي اتصال مع الوزير السابق و«الحقّ» الذي يطلق على «الأخبار» «هذفا ليس القصاص. هذفا إظهار الحقيقة» وادعاء القاضية عون أظهر للراي العام كذب الادعاءات بحقّها. «

3

في بلاده ليشر الحكومة اللبنانية على تعاونها لتحرير الفاخوري، من دون أي تعليق من جانبها على كلامه، عن «النق»، مُطالباً بتسليم الملف، لأنه وفق ما تراه واشنطن مَناسباً. مصادر لبنانية مطلّعة تُؤكّد لـ «الأخبار» أنّ الملف «مُجسّد منذ أشهر، والرسائل المتبادلة بين الوسيط الأميركي والجانب اللبناني مقطوعة، ولا مؤشرات على أي زيارة سيُقوم بها مسؤولون أميركيون يتولون متابعة الملف». لكن المصادر نفسها تشير إلى أنه «ليس بعيداً بعد فترة أن نسمع بقرار أميركي لاستئناف التفاوض بشرط أن يجري هذا التفاوض مع الحكومة الحالية، وتستخدم جهات لبنانية الأسلوب نفسه للسير بالتسوية، أي التأكيد على عدم قدرة لبنان على الوقوف في وجه الضغوط والتهديدات الأميركية». كما «ليس بعيداً أن يوضع خيار التصويت في الحكومة على الطاولة، وحينها ستكون امام أزمة كبيرة».

مصادر بارزة في فريق 8 آذار أكدت أنّ «ملف الترسيم الحديدي أكبر بكثير من قضية الفاخوري، ولا يُمكن تهريبه في جنح الظلام جلسة سرية». وقالت المصادر أنّ «الملف كان في عهدة بري وسيظل كذلك، وإن جرى استئناف التفاوض فسيعون وفق الشروط التي وضعها لبنان ولا مساهمة في ذلك». واعتبرت المصادر الترسيم الحديدي جانبياً، حتى وقعت واقعة الفاخوري، الأمر الذي اعاد التنبيه إلى خطورة ما يُمكن أن يفعله الأميركيون من أجل الحصول على مرادهم بالشكل الذي يحلو لهم. وبعدها خرج الرئيس الأميركي دونالد ترامب في عز أزمة كورونا

جون بولتون «الأخبار»، الأربعاء 21 آب 2019، وبعدها بدأ الترويج لفكرة طرح الملف على التصويت في مجلس الوزراء، كما قال أحد مستشاري الحريري، مهذّباً بـ«يجب أن تختاروا ما بين المساعداً التي ستأتي إلى البلد أو الانكماش الاقتصادي».

استقالة الحريري وجميي حكومة الرئيس حسان دياب وضعًا ملف الترسيم الحديدي جانبياً، حتى وقعت واقعة الفاخوري، الأمر الذي اعاد التنبيه إلى خطورة ما يُمكن أن يفعله الأميركيون من أجل الحصول على مرادهم بالشكل الذي يحلو لهم. وبعدها خرج الرئيس الأميركي دونالد ترامب في عز أزمة كورونا

واضاف: «لقد مُنح حسن مقلد فرصاً عديدة لإثبات ادعاءاته، كما سافر إلى سويسرا، لكنه لم يُقدّم مستنداً واحداً بُثّت كلامه، وأنا ما زلت عند وعدي. سأستقبل واعتزل العمل السياسي إذا كان ما يقوله مقلد صحيحاً. وإذا لا، عليه أن يعتذر من اللبنانيين وليس مني لأنّ الحقيقة ظهرت».

غير أنّ مقلد رايّاً آخر، فقد اعتبر

مقلد يطلب من عون سؤال هيئة التحقيق الخاصة؟

مقلد: «أنا لم أسمُ وليد جنبلاط ووائل بو فاعور في اتهام. لا على التلفزيون ولا على تويتز. لذلك لا أساس للفرج والذم، ولست مُلزماً بإبراز شيء لناحية الأسماء»، لكنه لفت إلى أنّ «القضاء اللبناني والدولة اللبنانية يتنا صدق ادعاءاتي لجهة حصول تحويل 4 مليارات دولار في أيام الإقفال الرسمي، كما تبين حصول تحويلات إلى خارج لبنان، وهذا ثابت لدى هيئة التحقيق الخاصة». واستعاد مقلد كلام الرئيس نبيه بري لجهة قيام أصحاب 5 مصارف بتحويل مبالغ مالية ضخمة خارج لبنان، مستنأداً: «على القضاء أن يخبرنا إن كان بين هؤلاء سياسيون خُوّلت أموالهم مع أصحاب المصارف». وكشف مقلد أنّه أخبر القاضية عون أنّه لا يمكنه كشف مصدره حرصاً على سلامتهم وكي لا يُطردوا خارج الطاع المصرفي، قائلاً إنّّه جاهز لتزويدهم بالأبام والتواريخ التي حصلت فيها التحويلات وقيمتها ومن أي بنك إلى أي بنك ولمجلسه من طلباً منها سؤال هيئة التحقيق الخاصة أو لجنة الرقابة خارج لبنان، مستنأداً: «على القضاء أن يخبرنا إن كان بين هؤلاء سياسيون خُوّلت أموالهم مع أصحاب المصارف».

وكشف مقلد أنّه أخبر القاضية عون أنّه لا يمكنه كشف مصدره حرصاً على سلامتهم وكي لا يُطردوا خارج الطاع المصرفي، قائلاً إنّّه جاهز لتزويدهم بالأبام والتواريخ التي حصلت فيها التحويلات وقيمتها ومن أي بنك إلى أي بنك ولمجلسه من طلباً منها سؤال هيئة التحقيق الخاصة أو لجنة الرقابة خارج لبنان، مستنأداً: «على القضاء أن يخبرنا إن كان بين هؤلاء سياسيون خُوّلت أموالهم مع أصحاب المصارف».

وكشف مقلد أنّه أخبر القاضية عون أنّه لا يمكنه كشف مصدره حرصاً على سلامتهم وكي لا يُطردوا خارج الطاع المصرفي، قائلاً إنّّه جاهز لتزويدهم بالأبام والتواريخ التي حصلت فيها التحويلات وقيمتها ومن أي بنك إلى أي بنك ولمجلسه من طلباً منها سؤال هيئة التحقيق الخاصة أو لجنة الرقابة خارج لبنان، مستنأداً: «على القضاء أن يخبرنا إن كان بين هؤلاء سياسيون خُوّلت أموالهم مع أصحاب المصارف».